موسى: التمثيل في «القمة» سيكون معقولاً والمشاركة كاملة

الأسد يلتقي الأمين العام: حريصون على التضامن العربي

تتواصل التحضيرات لانعقاد القمة العربية في دمشق في 29 و30 مارس الجاري، في وقت باشر الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى لقاءاته في العاصمة السورية، لاستكمال الاستعدادات الجارية.

التقى الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق امس، الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، في سياق متابعة التحضيرات والملفات المتعلقة بانعقاد القمة العربية يومي 29 و30 مارس الجاري.

واعلنت وكالة الانباء الرسمية السورية (سانا) أن الاسد اكد خلال اللقاء أن سورية حريصة على «تعزيز التضامن العربي واهمية وضع آليات لتنفيذ قرارات القمة العربية».

من جهته، وصف موسى لقاءه بالأسد بالـ«جيد»، معرباً عن تفاؤله بنجاح «القمة».

وكان موسى استهل لقاءاته في دمشق، التي وصل إليها مساء امس الاول، باجتماع مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم، صرح في اعقابه ان المحادثات تركزت «حول عدد من الموضوعات السياسية والترتيبات النهائية لعقد القمة العربية»، مؤكدا انه «تم الاتفاق على ان يكون التركيز في القمة على الاجتماعات المغلقة المقتصرة على عدد قليل من اعضاء الوفود المشاركة لمناقشة القضايا الرئيسية بعيدا عن الخطب والبيانات».

وأوضح الامين العام لجامعة الدول العربية انه «لن تكون هناك جلسات علنية في القمة غير الجلسة الافتتاحية ثم تعقد جلسات عمل مغلقة».

وردا على سؤال عما اذا ما كان مستوى التمثيل في القمة سيؤثر في نجاحها، قال موسى ان «التمثيل حتى الآن سيكون معقولا والمشاركة العربية في القمة ستكون كاملة»، مضيفا أن «الوفود التي ستشارك بأقل من رئيس سيكون لديها تفويض رئاسي للمشاركة في المناقشات».

وتعليقا على اكتفاء الرياض بتعيين مندوبها لدى الجامعة العربية لتمثيلها في «القمة»، اعتبر موسى ان «من حق كل دولة ان تفوّض اي شخص لتمثيلها في القمة، وهذا قرار سيادي».

وردا على سؤال بشأن المخاوف من ان تكون قمة دمشق بداية تشرذم عربي، قال الأمين العام «ان التشرذم العربي قائم بالفعل»، مشيرا الى وجود بند في جدول اعمال القمة العربية بشأن العلاقات العربية - العربية يتضمن كيفية التعامل مع الخلافات العربية.

الملف اللبناني

وأعلن موسى ان قمة دمشق العربية ستناقش الملف اللبناني «انطلاقا من المبادرة العربية لحل الازمة في لبنان سواء شارك لبنان في القمة ام لم يشارك». وذكر ان «القمة ستعطي دفعة جديدة للمبادرة العربية بشأن لبنان من خلال التأكيد عليها»، موضحا انه «لن يتم تعديلها، ولكن اذا كانت هناك تفسيرات مختلفة فسيتم التعامل معها».

وقال الأمين العام انه سيقدم «تقريرا الى القادة العرب عن المبادرة العربية لحل الازمة السياسية في لبنان والجهود المبذولة لتطبيقها والتطورات في هذا الشأن»، معتبرا أن المبادرة العربية «ستكون اساسا للنقاش بشأن لبنان»، ومشيرا الى ان الوساطة المصرية مع دمشق لحل الازمة اللبنانية اخيرا كان «هدفها تهدئة الموقف وتهيئة الاجواء للوصول الى حل».

وكان موسى دعا فور وصوله الى مطار دمشق الدولي مساء امس الاول، اللبنانيين الى حضور «قمة دمشق»، مضيفا «ارجو الا يتغيب لبنان عن باقي الاجتماعات، والقمة العربية ستعقد في دمشق بحضور الوفود كلها على المستويات التي تقررها دولها».

تسلُّم الرئاسة

في سياق متصل، أكد الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية احمد بن حلي من دمشق أمس، ان سورية تستطيع تولي رئاسة القمة العربية مباشرة انطلاقا من ترتيب تقوم به الجامعة العربية.

وقال بن حلي ردا على سؤال عن امكان رفض الرئيس الاسد تسلم رئاسة القمة من مندوب المملكة العربية السعودية في الجامعة العربية مع غياب العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، «ليس هناك رفض، فهناك ترتيب تقوم به الجامعة العربية لمثل هذه المواقف». وأضاف ان «الرئيس يجب ان يتسلم من مستوى مماثل، ولذلك في حال عدم وجود هذا المستوى فإنه يتولى الرئاسة مباشرة»، مشيرا الى «حالات مماثلة وقعت في قمم سابقة».

جدول الأعمال

في سياق متصل، اعتمد المندوبون الدائمون للدول العربية لدى الجامعة العربية وكبار المسؤولين من وزارات الخارجية في جلستهم، برئاسة مندوب سورية الدائم في الجامعة العربية يوسف أحمد، مشروع جدول أعمال القمة العربية العشرين الذي سيرفع إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب غدا تحضيرا للقمة.

وذكرت وكالة «سانا» ان جدول الأعمال يتضمن «القضية الفلسطينية وتطوراتها والصراع العربي الإسرائيلي ومبادرة السلام العربية وقضية الجولان العربي السوري المحتل والأمن القومي العربي وتطورات الوضع في العراق ورفض العقوبات الأميركية أحادية الجانب المفروضة على سورية ودعم السلام والتنمية والوحدة في السودان ودعم الصومال وجمهورية جزر القمر المتحدة وبلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، إضافة إلى قضايا العمل العربي المشترك على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

وأحال المندوبون قرارين إلى الاجتماع التحضيري لوزراء الخارجية العرب بشأن العلاقات العربية - العربية والازمة السياسية في لبنان.

(دمشق - يو بي آي، أ ف ب)

الأسد وموسى خلال لقائهما في دمشق أمس (أ ب)

سلة أخبار

84% من الفلسطينيين أيدوا عملية القدس

أفاد استطلاع للرأي امس، بان 84% من الفلسطينيين يدعمون الهجوم الدامي الذي استهدف في 6 الجاري، مدرسة تلمودية في القدس الغربية.

وكان ثمانية طلاب من مدرسة مركز «هارف» الذي يعتبر معقلا للصهيونية الدينية، قتلوا بنيران أطلقها فلسطيني من القدس الشرقية، ما لبث ان قتل بدوره على يد ضابط احتياط اسرائيلي.

(رام الله - أ ف ب)

6 صواريخ على سديروت

أعلنت كتائب الشهيد ابو علي مصطفى - الجناح العسكري لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أمس، مسؤوليتها عن قصف بلدة سديروت الاسرائيلية بستة صواريخ من طراز «صمود».

وذكرت الكتائب في بيان، ان مجموعاتها العسكرية «اصابت اهدافها بدقة، وسمع دوي انفجارات في المكان وعادت المجموعة المنفذة الى قواعدها بسلام».

(غزة - د ب أ)

لقاء بين بوش وعاهل البحرين

بحث الرئيس الأميركي جورج بوش في البيت الأبيض أمس، مع عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة العلاقات الثنائية وقضايا أمنية.

وقال بوش، للصحافيين بعد اللقاء، «تحدثنا عن الإجراءات الأمنية، وعن الحاجة الى العمل معا في عمليات أمينة مشتركة، وقد هنأت جلالته على قيادة البحرين لقوة المهمات المشتركة، التي تمكن الدول من تعلم كيفية العمل معا من اجل الحفاظ على السلام». وشكر بوش الملك على إرساله سفيراً إلى العراق.

(واشنطن - يو بي آي)

«14 آذار» تتجّه إلى رفض مبادرة بري: بات طرفاً والحوار يقوده رئيس الجمهورية

بيروت - نوفل ضو

وصف قيادي بارز في الأكثرية (قوى 14 آذار)، مشروع المبادرة الجديدة التي وعد رئيس المجلس النيابي نبيه بري بإطلاقها في حال وصول المبادرة العربية الى الطريق المسدود، بأنه مجرد «مناورة سياسية» جديدة، هدفها الحد من الاندفاعة الجديدة التي تستعد الأكثرية لإطلاقها في غضون الايام والأسابيع القليلة المقبلة.

وأكد القيادي المذكور لـ «الجريدة»، بأن «الأكثرية لن تنخدع هذه المرة، ولن تنجر الى حيث تمكّن الرئيس نبيه بري من جرها في أكثر من مناسبة خلال السنتين الماضيتين، بحيث حدّ من اندفاعها، وأفقدها الزخم التي كانت في صدده، وأحرجها تجاه الرأي العام بعدما ظهرت في موقع العاجز عن المبادرة».

وذكر القيادي إن دعوة بري الى طاولة الحوار الأولى أسقطت مشروع الأكثرية لإسقاط الرئيس السابق إميل لحود في مارس 2006، وإن طاولة التشاور جرّت الأكثرية الى دهاليز التفاصيل المتعلقة بالحكومة وقانون الانتخاب، في وقت كان يفترض بالمعركة أن تبقى محصورة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية. أما الدعوة الثالثة فلن تنجح في رأي القيادي نفسه، في «تحويل الأنظار اللبنانية والعربية والدولية عن جوهر المشكلة، وتعطيل السعي إلى إعادة بناء مؤسسات الحكم الدستورية، من خلال انتخاب رئيس جديد للجمهورية واعادة احياء دور مجلس النواب، انطلاقا من المشاورات النيابية الدستورية لتكليف رئيس للحكومة الجديدة، واطلاق ورشة العمل الحكومي في متابعة تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة، ومعالجة الأزمات المعيشية والتحضير للانتخابات النيابية المقبلة في موعدها الدستوري وغيرها».

ويرى القيادي البارز في الأكثرية أن أي «طاولة حوار مقبلة يجب أن تكون برئاسة رئيس الجمهورية، وأن أي دور لرئيس مجلس النواب في هذا الإطار لم يعد قابلا للحياة، بعد أن أسقط الرئيس نبيه بري بنفسه أكثر من فرصة أعطيت إليه، ليلعب دور الحكم، أو حتى دور رئيس مجلس النواب، واختار دور الفريق وممثل المعارضة متخلياً عملياً عن متطلبات موقع رئاسة مجلس النواب الممثلة لكل الاتجاهات في المجلس».

وشدد القيادي نفسه على أن بري «لم يعد جهة قادرة على جمع اللبنانيين، وبالتالي فإن مبدأ الحوار بات في حاجة الى شخصية أخرى توافقية، والى موقع دستوري آخر يعتبر - فعلاً لا قولاً - جامعا للبنانيين وتوجهاتهم وافكارهم، وهو ما لا يمكن تأمينه إلا من خلال موقع رئاسة الجمهورية».

أما دور الرئيس نبيه بري، برأي الأكثرية (قوى 14 آذار)، فيجب أن «يُحصر في مجلس النواب، من خلال العمل على إعادة دورة الحياة إليه عبر هيئة مكتب المجلس واللجان النيابية والهيئة العامة بحسب الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب، ومن خلال حرفية النصوص التي ترعى عمل هذه المؤسسة، لا من خلال الاجتهادات والتفسيرات التي يطلقها بري لإعطاء نفسه سلطات وصلاحيات ليست له، ولتبرير تعطيل السلطة التشريعية على نحو يزيد من أزمة لبنان».

بيروت - الجريدة

فتشت السلطات اللبنانية طائرة تابعة لشركة «Air France» في مطار بيروت أمس، كانت تستعد للإقلاع الى باريس، لاحتمال وجود متفجرة على متنها.
وفي المعلومات، ان احدى الراكبات وتدعى كاتيا نجيب صالحة (26 عاماً)، ابلغت احدى مضيفات الطيران عن احتمال وجود متفجرة في حقائبها، بعد أن ابلغها خطيبها السابق، ويدعى حسين مغنية، بأنه سيضع مثل هذه المتفجرة إذا سافرت، لكن التفتيش اظهر ان لا متفجرة موجودة، وظلت الحركة طبيعية وعادية في المطار.

«فتح» و«حماس» تواصلان «التراشق» بشأن اتفاق اليمن

أولمرت يُلحّ على القاهرة لإنهاء ملف شاليت... لتحسين صورته

لليوم الثالث على التوالي، ظل الخلاف مستفحلا في المواقف ووجهات النظر بين قادة حركتي «فتح» و«حماس» بشأن بنود «إعلان صنعاء» الذي وُقع الأحد الماضي في صنعاء.

فقد أعلن رئيس كتلة «فتح» في المجلس التشريعي الفلسطيني عزام الأحمد أمس، أن الحوار مع حركة «حماس» بشأن تنفيذ اتفاق صنعاء لن يبدأ قبل إعادة الأمور في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل منتصف يونيو الماضي. واعتبر انه ما زال يشكك في نوايا «حماس» لتنفيذ الاتفاق، معتبرا انه لا يوجد لدى الأخيرة إرادة نحو «إعادة اللحمة إلى الصف الفلسطيني».

يذكر ان الأحمد كان ترأس وفد «فتح» في المباحثات التي جرت بين الحركتين في اليمن، إلا أنّ سجالا اندلع بين الرئاسة الفلسطينية وحركة «فتح»، إذ اتهم نمر حماد، المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني محمود عباس، الأحمد بالتوقيع على الاتفاق من دون الرجوع إلى الرئيس عباس.

إلى ذلك، اعتبر النائب عن «فتح» محمد حجازي أمس، ان اسرائيل «تراوغ في سياستها إزاء تطبيق استحقاقات عملية السلام وغير معنية بتهيئة الأجواء من أجل ذلك بمواصلتها سياسة الاستيطان والتصعيد ضد أبناء الشعب الفلسطيني».

وجاء ذلك تعقيبا على التصريحات المعلنة بان اسرائيل لن تتعامل مع السلطة الفلسطينية في حال توقيعها على أي مبادرة صلح مع «حماس».

ورأى حجازي أن «هدف إسرائيل من وراء ذلك هو بث الفرقة بين الفلسطينيين حتى تبقي تبريرها بأنه لا يوجد من يمثل الشعب الفلسطيني، وتتهرب من أي التزام عليها».

«حماس» ترد

من جهتها، اعتبرت حركة «حماس» أمس، أن الخلاف الذي ظهر بين الرئاسة الفلسطينية و«فتح» عقب توقيع «إعلان صنعاء»، يؤكد انهما «لايزالان على ولائهما للجانب الإسرائيلي والأميركي».

وقال أمين سر كتلة «حماس» في المجلس التشريعي النائب مشير المصري، في تصريحات لصحيفة «فلسطين» المحسوبة على الحركة، أمس، إن «السجال الفتحاوي الداخلي حول إعلان صنعاء هو سجال مدروس وممنهج كرسالة تطمينية لأميركا واسرائيل».

لا تقدُّم في المفاوضات

في موضوع آخر يتعلق بعملية السلام، نفى رئيس دائرة شؤون المفاوضات في «منظمة التحرير» الفلسطينية صائب عريقات صحة التصريحات الاسرائيلية التي زعمت إحداث تقدم في عملية السلام وبحث قضايا الوضع النهائي بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

وقال عريقات لإذاعة «صوت فلسطين» أمس، ان «عملية السلام تعثرت كثيرا بفعل سياسة الاستيطان التي تتبعها اسرائيل في الضفة الغربية والقدس المحتلة، واستمرار العمليات العدوانية الاسرائيلية على شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة».

وحذر المسؤول الفلسطيني من ان «العام الحالي لن يكون عام سلام اذا تواصلت هذه السياسة الاسرائيلية».

وكانت وسائل اعلام اسرائيلية نقلت امس الأول، عن مسؤول في الحكومة الاسرائيلية زعمه في تصريحات صحافية، ان تقدما احرز في مفاوضات السلام الجارية الآن مع الفلسطينيين بشأن قضايا الوضع النهائي.

إلحاح إسرائيلي

في غضون ذلك، أكدت مصادر فلسطينية مطلعة امس، ان الحكومة الإسرائيلية كثفت في الآونة الأخيرة نشاطها الدبلوماسي مع القاهرة، عبر زيارات متتالية يقوم بها المستشار في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد، بهدف تسريع وتيرة المفاوضات الخاصة بملف الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليت وإنجاز صفقة تبادل الأسرى، عبر الإفراج عن اسرى فلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

وبينت المصادر ان «عاموس جلعاد اخبر المصريين بان رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت ووزير الدفاع الاسرائيلي ايهود باراك يريدان ان يتم تفعيل ملف شاليت وانهاء صفقة التبادل، في محاولة لتحسين صورتيهما أمام الجمهور الاسرائيلي الذي اصبح متيقنا من ان اولمرت وباراك لا يمكنهما ان يحررا الجندي شاليت بالقوة، بل من خلال المفاوضات».

قوات عباس في جِنين

ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أمس، أن السلطات في إسرائيل ستسمح بانتشار 600 من عناصر الأمن الفلسطيني في مدينة جنين شمالي الضفة الغربية، بينما تبقي المدينة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وهو ما يعني أن على السلطة العمل من الصباح حتى المساء وترك الباقي للأمن الإسرائيلي.

وأفادت وسائل الإعلام بأن إسرائيل ستساعد السلطة الفلسطينية لإتمام انعقاد المؤتمر الاقتصادي في مدينة بيت لحم جنوبي الضفة الغربية، والمرتقب في مايو المقبل.

(رام الله، غزة، القاهرة - أ ف ب
رويترز، د ب أ)

عباس يصافح وزير خارجية لوكسمبورغ جان اسلبورن بعد لقائهما في رام الله امس (رويترز)

قتيل البارجة الأميركية يثير استياءً في مصر

قناة السويس تشهد تحركات أميركية مكثفة

القاهرة - الجريدة

أبدى سياسيون مصريون رفضهم للصمت الرسمي إزاء حادثة قتل مواطن وإصابة آخرين أطلقت عليهم سفينة عسكرية أميركية النار مساء أمس الأول في قناة السويس.

وقال اللواء محمد علي بلال، القائد السابق للقوات المصرية في حفر الباطن، في تصريحات لـ«الجريدة» إنه «من المفروض على السلطات المصرية أن تتخذ الإجراءات القانونية ضد من قام بإطلاق النار من على البارجة الأميركية، وتحيله إلى التحقيق أمام محاكم مصرية وتطبق عليه القانون المصري»، موضحا أن «قناة السويس ممر دولي لكنه خاضع للسيطرة المصرية، ولا يصح لأي مارّ به أن يطلق النار وقتما يريد أو يتخذ أي إجراءات إلا بعد الرجوع إلى السلطات المصرية». وأشار شهود عيان إلى أن السلطات منعت أمس، وسائل الإعلام من متابعة جنازة المواطن محمد أحمد فؤاد (40 عاماً) في مسقط رأسه في مدينة السويس شرق القاهرة، وأكدوا أنه دفن بعد صلاة الظهر وسط حراسة أمنية مشددة، بينما يتلقى مواطنان أصيبا في نفس الحادث العلاج داخل مستشفى السويس العام.

وقال أحد أصدقاء القتيل إنه وصديقيه اللذين أصيبا من «البمبوطية» الذين يتعيشون على بيع السجائر والمثلجات على قوارب صغيرة للسفن التي تمر في المنطقة التي واجهوا فيها إطلاق النار.

وفي بيان لافت، نفت السفارة الأميركية في القاهرة وقوع ضحايا، مشيرة الى أن «البارجة الأميركية أطلقت أعيرة نارية تحذيرية فقط اتجاه قارب صغير كان يقترب منها وأنه لم يقع ضحايا». وقال مصدر عسكري رفض ذكر اسمه، إن منطقة قناة السويس تشهد منذ أيام تحركات عسكرية أميركية، وبالتالي تشهد توتراً أمنياً، وبعض هذه التحركات أعلن عنه مثل مرور غواصة نووية أميركية ترافقها مدمرة في طريقهما إلى البحر الأحمر ومنه إلى الخليج. وكذلك عبور الغواصة النووية «دالاس» وحمولتها 4 آلاف طن، ترافقها المدمرة «انغرام» التي تبلغ حمولتها 6 آلاف طن، ضمن قافلة الشمال القادمة من البحر المتوسط في طريقهما إلى البحر الأحمر ومنه إلى الخليج.

كما عبرت سفينة الإمداد «ميندونكا» التابعة للبحرية الأميركية وحمولتها 73 ألف طن، قناة السويس يوم الأحد الماضي، في طريقها إلى البحر الأحمر، وفي نفس اليوم تحركت المدمرة الأميركية «اثيندر» وحمولتها 4 آلاف طن قادمة من الخليج العربي في طريقها إلى البحر المتوسط.

وترافق القطع الحربية عند عبورها قناة السويس عادة إجراءات أمنية مشددة تشمل منع الصيد بالقوارب الصغيرة داخل المجرى الملاحي، ومرافقة قاطرات و«لنشات» تابعة لقناة السويس، إضافة إلى تأمين الطريق البري الموازي لقناة السويس ومنع مرور السيارات عليه.